مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.28 (NO. 117) 2022, pp. 600-615

المستقبل الجيوبوليتيكي لسياسة القوة الناعمة الصينة تجاه الدول العربية في شمال افريقيا

علي سامي حمد القره غولي أ.د. فهد مزبان خزار
جامعة البصرة – كلية الآداب – قسم الجغرافية

مستخلص البحث:

تعتبر دول شمال افريقيا من بين الأقاليم ذات الأهمية الحيوية لاستدامة النهوض والتنمية الصينية. واختارت الصين إستراتيجية القوة الناعمة مقاربة لتعزيز العلاقات بالدول الإفريقية، ومن آلياتها الشراكة الإستراتيجية. وتهدف مقاربة القوة الناعمة الصينية للنشر القيم الصينية من خلال العلاقات الثقافية والدبلوماسية العامة والتعاون الاقتصادي انتهجت الصين سياسة خارجية اتجاه دول شمال افريقيا العربية تبعا وتماشيا لتطورات الحاصلة على الساحة الدولية منطلقة و من أولوياتها و قيمها وكذا أهدافها. وقد اعتمدت العديد من الوسائل والاستراتيجيات التي هيأت تغلغلها في القارة من المساعدات التقنية و المالية للدول الإفريقية وقامت بتعميق علاقاتها معها في مختلف مجالات الحياة بدءا من المجال الاقتصادي والتقني فالمجال السياسي التشاوري الأمني و الذي من المؤكد كانت له أثار و انعكاسات لطرفين الصيني و الإفريقي. إن الحضور المتنامي للصين في دول شمال افريقيا العربية يعكس أولوياتها من الناحية الاقتصادية والسياسية، ومن الواضح أن الأمر يتعلق أولًا بضمان التفوق التجاري والتنمية الاقتصادية للصين، ويتطلب هذا التطور داخليًّا وخارجيًّا تأمين المواد الأولية الاستراتيجية. وثانيًا من الناحية السياسية، رغم أن القارة الإفريقية ذات أهمية صغيرة بالنسبة لأجندة السياسة الخارجية للصين، إلا أنها تلعب دورًا داعمًا إلى حدٍّ كبير في استراتيجيتها الكبرى، وبدلًا من النظر إلى إفريقيا باعتبارها "غاية" أو "أولوية"، يُنظر إليها باعتبارها "تكتيكًا" أو جزءًا من "الأساس" الذي تُبنى عليه طموحات الصين الاستراتيجية الأوسع نطاقًا.

المقدمة:

يبدو أن ملامح مستقبل النظام الدولي يتجه إلى التوزيع النسبي لمكونات القوة، بما سيفضي إلى شكل من أشكال التكافؤ النسبي بين قواه الفاعلة. وهذا التكافؤ سيقود بهذه القوى والأطراف الفاعلة إلى إدراك قوة كل منها الآخر، بحيث تتشكل بنية النظام الدولي وشكله على تعددية أطرافه. ولأن توزيع القوة في الواقع الراهن اختلف كثيرا عما كان عليه قبل سنوات قليلة، فإن العالم يعيش ما يمكن تسميته بـ "المرحلة الانتقالية"، وهو في طور التحول نحو التعددية القطبية. فالقطبية الأحادية أصبحت غير قادرة على مواجهة الأزمات التي تعصف بالساحة الدولية، والمخاطر أصبح من الصعوبة بمكان مواجهتها من طرف دولي واحد، وهذا الأمر شكل تحير كبيرا للهيمنة الأميركية. ومن بين الأطراف التي أصبح لها تأثير هام في النظام السياسي الدولي، برزت الصين إلى جانب روسيا الاتحادية. وتعد الصين طرفا دوليا فاعلا نتيجة الإمكانات التي تتوافر عليها، فضلا عن أن نمط توزيع القوة في الصين أصبح متوازنا، أي أن القوة الاقتصادية تترافق مع قوة عسكرية تنمو باستمرار، كما أن حدود حركة الصين أخذت تتسع باستمرار، وشملت مناطق مثل الشرق الأوسط وأفريقيا، بل وتمكنت من إنشاء مواطئ لها قدم في كثير من دول العالم لا سيما في ظل تبنيها لمبادرة (الحزام والطريق) والتي تعد مشروع القرن الاقتصادي في العالم. ويثير موضوع صعود قوة جديدة إلى مصاف القوى الكبرى مخاوف وتساؤلات لا متناهية حول تأثير الوضع الجديد الذي استحدثه صعود هذه القوة على الوضع الإقليمي أو الدولي القائم، وهي المخاوف التي يستند جزء منها إلى بعض الوقائع التاريخية التي أظهرت وجود علاقة بين كل إضافة جديدة إلى صفوف القوى الكبرى، وبين إثارة حالة من الفوضى

وعدم الاستقرار في النظام الدولي، بدءا بصعود أثينا قبل ألفي عام، وصولا إلى صعود ألمانيا واليابان والاتحاد السوفيتي في القرن العشرين. وتشكل هذه النماذج التاريخية بالنسبة للبعض استبصارا رئيسيا لرصد سلوك الصين المستقبلي في النظام الدولي. وبافتراض محورية متغير القوة في صياغة سلوك الصين المستقبلي ومكانتها الدولية، فإن الوقوف على واقع القوة الاقتصادية والمالية والعسكرية الصينية المتنامية ونفوذها السياسي-الثقافي المتعاظم بشكل مستمر، تمثل عناصر القوة الأبرز التي يمكن للصين أن تبني عليها مكانتها المستقبلية في المشهد الدولي القادم. وبوجود الصين دولة عظمى أقوى مما هي عليه الآن، ستكون لذلك انعكاسات جوهرية على النظام الدولي. وهناك مؤشرات تحمل دلالات متعددة عن حجم القدرات التي تتوافر لدى الصين، بالشكل الذي يؤهلها لتصبح أشد القوى تأثيرا في النسق الدولي في السنوات القليلة القادمة، فالصين ذات قوة تقليدية لا جدال فيها، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والعسكرية، التي هي عناصر لا بد منها للقيام بدور خارجي مؤثر، والقوى الكبرى هي التي تقرر، بفعل أفضلياتها المادية، التوجهات الأساسية للسياسة العالمية.

هدف واهمية البحث:

تهدف الدراسة إلى التعرف على المستقبل الجيوبوليتيكي لسياسة القوة الناعمة الصينة تجاه الدول العربية في شمال افريقيا ، وتأتي أهمية البحث من أهمية العلاقات التي تنج عنها تعاون في كافة المجالات .

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي ما هو المستقبل الجيوبوليتيكي لسياسة القوة الناعمة الصينة تجاه الدول العربية في شمال افريقيا؟.

فرضية البحث:

مرت العلاقات الصينية مع دول شمال افريقية بالعديد من المراحل كان له اثر على قراء المستقبل الصيني مع دول شمال افريقيا ما بين استمرار التوجه الصيني وثباته او تراجعه

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج التحليلي المستخدم في الدراسات الجغرافية، وكذلك استخدم المنهج التاريخي للتعرف على ابرز محطات المستقبل الصيني مع دول شمال افريقيا العربية.

منهجية البحث:

المبحث الأول: تصاعد وتيرة التوجه الصيني تجاه الدول العربية في شمال افريقيا
المبحث الثاني: استمرار الوضع الراهن للتوجه الصيني تجاه الدول العربية في شمال افريقيا المبحث الثالث: انخفاض وتيرة التوجه الصيني تجاه الدول العربية في شمال افريقيا

المبحث الأول

تصاعد وتيرة التوجه الصيني تجاه الدول العربية في شمال افريقيا

تعد منطقة شمال افريقيا محور اهتمام في الاستراتيجية الصينية، ومع ذلك، فأن دول المنطقة من جانبها لم تنظر إلى الصين كلاعب دولي يجب الاعتماد عليه، فقد ظل الدور الصيني محدودة وهامشيا يقتصر على التبادلات التجارية، والثقافية، وقد كانت الصين دائما تنظر إلى دول شمال افريقيا بثرواتها وموقعها الاستراتيجي باعتباره "منطقة تشابك" في الصراع المحتوم بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ.[1] ومع تطور أساليب الهيمنة الأمريكية، اتجهت الأنظار للبحث عمن يمكن أن يكون المنافس لتلك القوة المهيمنة على النظام العالمي، وأثبتت التقارير الأمريكية أن الصين لديها ما يمكنها أن تكون صاحبة مكانة دولية لها ثقلها السياسي إضافة إلى قوتها الاقتصادية.

ومن الناحية الاقتصادية، يعد الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد حقق نموا في التاريخ المنظور خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية، حيث حقق بشكل سنوي نموا (8-9%) واستطاعت الحكومة الصينية خلال هذه السنوات تخليص ثلاثمائة مليون صيني من الفقر، وتضاعفت دخول الأفراد أربع مرات، كما أن الصين تحتفظ بثاني أكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية، وعلى رأسها الدولار الأمريكي، وأما من الناحية التجارية، فقد أصبحت البضائع الصينية تشكل قلقا للدول الصناعية الكبرى بسبب أسعارها المنافسة مع سهولة وصولها إلى الأسواق المستوردة، كما أن الصين تفتح أسواقها بأفضلية خاصة لمنتجات دول شمال افريقيا ، بل تشجع دخول هذه المنتجات إلى أسواقها، وترفع القيود الجمركية عنها وتسهل انسيابها إلى أسواقها، لتشعر الدول النامية بخصوصية العلاقات مع الصين ولتتبلور حقيقة دعم الصين للدول العربية إلى واقع ملموس.[2] وفي ظل هذه الاعتبارات الاستراتيجية يحاول العرب رسم مستقبل أفضل لعلاقاتهم مع الصين، ونظروا إليها كصديقة تربطهم بها علاقات خالية من التوتر بالرغم من بعض التحفظات الأيديولوجية التي كانت لبعض العرب على انتشار الأيديولوجية الشيوعية في الوطن العربي، إلا أن ذلك لم يحل دون تنامي هذه العلاقات على كافة الصعد. ففي ظل تراجع الصين عن استخدام السياسة الخارجية لنشر الفكر والأيديولوجيا الشيوعية خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث أصبح هم الصين الجديد هو التنمية الاقتصادية من أي مصدر، وبأية وسيلة، وفقا لأي منهج اقتصادي سواء كان منهج "كارل ماركس" أو منهج ريكاردو" أو منهج كينز"، وسواء جاءت المساعدات الاقتصادية من الاتحاد السوفييتي السابق، أو جاءت من اليابان الإمبريالية التي اعتدت على الصين وأضرت بأمنها الوطني، أو جاءت المساعدات من الولايات المتحدة الامريكية زعيمة الإمبريالية، فالهدف هو التنمية والسعي من أجل بناء قوة الصين والوسيلة لا تهم.[3] وأصبحت الصين تبدي اهتماما متزايدة بدعم اقتصادها، وحل مشكلاتها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي على الوطن العربي لخدمة سياستها الجديدة ودعمهما في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة. وتعد كل من الصين والدول العربية في شمال افريقيا في السبعينيات تنتمي إلى الدول النامية، ولكن الصين انتهجت تجربة تنموية رائدة تعد مثالا يحتذى به في منطقة شمال افريقيا، وأصبحت الآن ضمن ما يسمى بالقوى الصاعدة، وباتت القوة الاقتصادية العالمية الثالثة بعد اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يمكن أن تشغل المكانة الأولى في المستقبل المنظور .[4] في إطار المتغيرات العالمية على الساحة الدولية، فإنه يمكن توقع لمستقبل التواجد الصيني في أفريقيا، وانعكاس ذلك الى كل من النظام الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة أمريكية، والقارة الأفريقية ذاتها. فيما يتعلق بدول القارة الأفريقية ريما تبدي اهتمامها بالتعاون مع الصين وقبولها كشريك لها أفضل من الولايات المتحدة، ويرجع ذلك لعدة أسباب ومن أهمها[5] :

1. معاناة كل من الصين دول شمال افريقيا من الاستعمار التقليدي من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.
2. اتباع الصين لنمط الشراكة الاستراتيجية مع دول القارة القائم على التكافؤ بديلا عن مبدأ فرض النفوذ والتحكم بشكل إجباري والمتبع من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.
3. احترام الصين لسيادة دول شمال افريقيا في شراكتها وعدم التدخل في شئونها بشكل صارم.
4. اهتمام الصين بتعزيز القوة الناعمة في دول شمال افريقيا بشكل كبير، وهو ما ينتج عنه المزيد من التعاون والقبول.
5. اهتمام الصين بزيادة توجيه استثماراتها إلى ما تحتاجه دول شمال افريقيا من بنى تحتية.
6. الاعتماد على الخاصية الإنسانية في تعامل الصين مع ادول أفريقيا، وزيادة توطيد العلاقات الاجتماعية بينهم من مصاهرة وتجارة وغيرها.
7. تتميز الصين بأنها تنتهج استراتيجية مسالمة على المستوى الدولي؛ فمن أهدافها الأساسية صيانة السلم والأمن الدوليين، وتعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة، وضمان أمن وحماية الدولة، وكذلك تهدف الصين بشكل أساسي لجعل العالم متعدِّد الأقطاب بدلاً من هيمنة القطب الأوحد على العالم، وتسعى لتحقيق ذلك من خلال عدة خطوات، منها انضمامها إلى العديد من المنظمات الدولية المتمثلة في منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك انضمامها إلى عدد من المنظمات الإقليمية المتمثلة في مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي.
8. وترى دول شمال افريقيا أن الصين تمثل الداعم الأفضل لها؛ حيث إنها لا تسعى للتدخل في الشئون الداخلية لدول شمال افريقيا ، كما أنها تحترم ثقافات الدول الأخرى، كما أن دول شمال افريقيا في حاجة إلى الدعم والمساعدات المالية التي تقدمها لها الصين، ومن خلال ما سبق ولأن هناك مصالح متبادلة بين الجانبين تسعى كلٌّ منهم لتوطيد العلاقة بالأخرى، ووفقًا لذلك نرى أن العلاقة بينهما في تطوُّر مستمرٍّ

كذلك هناك تعاون وتبادل ودعم على مستوى عالي وأن دول شمال افريقيا يمكن لهم أن يقدموا خدمة للصين في تحقيق العديد من مصالحها، ومن ابرز ذلك:

1. التعاون الاقتصادي على صعيد فتح الأسواق المغاربية وتطبيق أنظمة الإعفاءات الجمركية المتبادلة مع الصين. حيث تعد دول دول شمال افريقيا سوقا استهلاكية مفتوحة بامتياز أمام المنتجات الصينية، حيث يبلغ عدد سكان المنطقة حوالي 100 مليون نسمة، ما يشكل عامل مهم لتصريف المنتجات الصينية إلى دول شمال افريقيا ، وهو ما يعد حافزا مهما للصين في مستقبل علاقاتها مع دول دول شمال افريقيا .
2. كما تعد دول دول شمال افريقيا مصدرا مهما للطاقة، فعلى الرغم من محدودية الاعتماد الصيني على دول دول شمال افريقيا في مجال الطاقة، بالنظر إلى التعامل في هذا المجال بشكل كبير مع دول الخليج العربي والتي تعد المصدر الأول في العالم للطاقة إلى الصين. إلا أن المصادر الطاقة المغاربية تعد البديل الأمثل الذي تعتمد الصين عليه لتلبية الطلب الداخلي المتزايد على الطاقة في ظل ارتفاع معدلات النمو السنوية، ووسيلة لتحرر من الضغوط الغربية الكبيرة على منطقة الشرق الأوسط وما تشهده من اضطرابات تهدد بشكل فعلي مصادر الطاقة الصينية في المنطقة.

وعلى هذا الأساس تسعى الصين مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية الى البحث عن دول جديدة تمدها بما تحتاجه من النفط، وبذلك تضمن تعدد المصادر بما يؤمن لها الحصول على الطاقة وباستمرار. بهذا ظهرت الدول العربية في شمال افريقيا ، كبديل مهمة لمصادر الطاقة، الأمر الذي يزيد من أهمية المنطقة بالنسبة للصين.[6]

3. دعم الصين كقوة دولية اقتصاديا وسياسيا في منظومة النظام الدولي خاصة في ظل النفوذ الهائل لتكتل الدول الصناعية الثمانية في التجارة والاقتصاد والسياسة الدولية حيث ليس للصين فيها أي دور، لذا تتجه الصين دوما إلى دول الجنوب باعتبارها الحليف الاستراتيجي والتاريخي للصين، والتي من ضمنها الدول العربية في شمال افريقيا بطبيعة الحال.

4. من منطلق أن دول شمال افريقيا هو محطة إستراتيجية تحوى مناطق بحرية مهمة "البحر الأبيض المتوسط، المحيط الأطلسي، مضيق جبل طارق" تؤهلها لأن تكون موقعا مهما للتعاون الصيني الإقليمي والدولي. إذ تعتبر الدول العربية في شمال افريقيا بواب الصين الشمالية على إفريقيا، والقاعدة الإستراتيجية التي تنطلق منها العالم الغربي وعلى وجه الخصوص نحو أوروبا الغربية، ما يجعل أهمية المنطقة بمكان في مستقبل الاقتصاد الصيني وتوجهه العالمي. هذه الأهمية دفعت الصين لأن تضع المنطقة ضمن أهم محطات مبادرة "الحزام والطريق"، وميناء شرشال بالجزائر خير دليل على ذلك، إذ يمتد الميناء على مساحة والذي هو قيد الإنشاء على مساحة 2000 هكتار و قدرت استيعاب تتجاوز 7 ملايين حاوية وأكثر من 35 مليون طن من السلع سنويا .[7]

5. فتح المجال للتبادل والتلاقح الثقافي بين الصين ودول دول شمال افريقيا وتحقيق الإسهام المشترك لمنع اندلاع ما يسمى بصراع الحضارات، ودفع العالم نحو توفير قواعد التنافس والتعاون والحوار الحضاري بعيد المدى كإستراتيجية إنسانية عامة. بالإضافة إلى العمل على فك العزلة الثقافية للصين في النظام الدولي فيظل هيمنة الحضارتين الأمريكية والأوروبية (الحضارة الغربية على السياسات الثقافية والتعليمية والاجتماعية للنظام الدولي ومؤسساته المختلفة

في هذا الاطار فإن الصين تعمل على تفعيل التبادل الثقافي والحضاري بين الطرفين، إذ تستقبل سنويا العديد من الطلبة والباحثين وتمنح لهم منح دراسية إلى الصين. كما يقوم الطرفان بإقامة ندوة وملتقيات علمية وفكرية لتعريف بثقافة الصينية في الدول العربية في شمال افريقيا والتعريف بالثقافة العربية في الصين، وفي هذا الصدد فإن الصين هي ضيفة الشرف في الصالون الدولي 23 للكتاب بالجزائر، إذ تم عرض ما يزيد عن 10.000 عنوان، أغلبها مترجم الى اللغة العربية الفرنسية والانجليزية.[8]

واستندت إنجازات الصين، ويمكنها أن تستند في المستقبل أيضا، إلى مقومات طبيعية للاقتصاد الصيني، كالمساحة الشاسعة، والموقع الجيوستراتيجي على بحار وطرق تمثل شرايين في الاقتصاد العالمي، إلى جانب التضاريس المتنوعة الغنية، والبحار والأنهار والسهول والجزر. وهناك مناخ اجتماعي ومؤسساتي مرن وطموح وموات، وسكان عززت حضارتهم وثقافتهم إعطاء الأولوية للمجموع والمجتمع على الفرد، والانضباط، والالتزام بالعمل، واحترام القانون والمؤسسات. كل هذه العناصر تمثل، إذا ما أحسن استثمارها، فرصا ومقومات لتعزيز مكانة الصين. كما أن تعزيز الإصلاحات الاقتصادية في المدن، وتطوير إدارة المشاريع الصناعية، وضبط دور القطاع العام، وتطوير نظام الحوافز، واستمرار التعامل الناجح مع آليات السوق، والاهتمام الملحوظ بإدخال التكنولوجيا الحديثة وبالبحث العلمي، كل ذلك، فيما إذا تم الحفاظ على ما أنجز فيه وتطويره، يعد فرصا كبرى للصين في تعزيز مكانتها [9] .

و بالنسبة للدول العربية في شمال افريقيا تعتبر الصين فرصة لتنويع إقتصادياتها التي هي في أغلبها إقتصاديات تركز على جانب واحد مثل الربع البترولي أو السياسة بالنسبة للمغرب على سبيل المثال، و بالنظر لتجربة الصين و خبرتها في هذا المجال تريد الدول العربية في شمال افريقيا ربط نفسها معها بشراكات عميقة للإستفادة من تكنلوجياتها و خبراتها العلمية و تطورها في مختلف المجالات لخلق إقتصاد تنافسي متنوع. خاصة إذا علمنا أن الدول المغاربة تعاني من عدم تنوع المداخيل الأمر الذي يجعل منها تحت رحمة قطاع معين مثل الربع البترولي الذي في أغلب الأوقات غير مستقر.

كما أن الدول العربية في شمال افريقيا تستخدم الصين كورقة رابحة سياسيا، خاصة بإعتبار الصين عضوة في هيئة الأمم المتحدة تملك حق "الفيتو" و بالتالي تهدف قيادات الدول العربية في شمال افريقيا إلى الحصول على دعم و تأييد الصين في قضاياها المصيرية و الحساسة على غرار القضية الفلسطينية و القضايا التي تهم الأمة العربية و الإسلامية . الأمر الذي يدفع بهذا الدول إلي توطيد علاقتها مع الصين كبديل عن الدول الغربية، فالصين تعتبر عضو دائم في مجلس الأمن الدولي. و بالمقابل فإن الصين أيضا تحتاج لهذا التقارب في تحقيق التأييد و الدعم السياسي في قضاياها، و في هذا الصدد يمكن أن نتكلم عن القوة الناعمة الصينية، و التي تفهم من طرف البلد بأنها القدرة على شراء الولاء، أو على الأقل الحياد من شركائها، فالصين لها قضاياها السياسية التي تبحث فيها عن الدعم لا سيما قضية تايوان و الوحدة الوطنية، قضية الإصلاح الداخلي و قضايا أخرى عديدة.[10]

لقد نجحت الصين في إستخدام القوة الناعمة إلى أبعد الحدود تجاه دول شمال افريقيا. و من خلال ما سبق عرضه فإن السياسة الصينية تجاه الدول العربية في شمال افريقيا نجحت إلي أبعد الحدود. بحيث استطاعت الصين التغلغل في المنطقة و تحقيق نفوذ كبير لها هناك. و يرجع الفضل في ذلك إلى الإستراتيجية التي تبنتها القيادة الصينية و المتمثلة في الوسائل السلمية والقوة الناعمة بدل القوة الخشنة. و التي كانت بدايتها سنة 1978 بعدما انتهجت الصين سياسة الانفتاح و التركيز على المصلحة الوطنية وأصبحت أكبر شريك للدول العربية في مختلف المجالات . و نظرا للسياسة الذكية التي تتبعها الصين في نموها الاقتصادي و في عملية التحديث الداخلي استطاعت أن تكسب إعجاب و انهار الدول العربية في شمال افريقيا النجاحات التي حققتها على مختلف الأصعدة و هذا هو لب و جوهر القوة الناعمة، التي تركز على الجذب و الإغراء بدل القهر و الضغوطات.

فالصين تعتمد في علاقاتها بالدول العربية في شمال افريقيا على النفع المتبادل، وعلى الوسائل السلمية ، و تتحاشى التدخل في شؤون الدول الداخلية. كما لا تضع شروطا استغلالية في تعاملاتها مع دول المنطقة. فهي تستخدم وسائل سلمية و هذه الوسائل تتمثل كما بينت الدراسة فيما سلف[11]في الثقافة و الإقتصاد، وتركز على العوامل المشتركة بين الدول العربية في شمال افريقيا وجمهورية الصين الشعبية، مثل العلاقات الضاربة في القدم بين الحضارتين العربية الإسلامية و الحضارة الصينية. ففي الفترة الممتدة من 2001 -2010 أصبحت الصين شريك مهم للدول العربية في شمال افريقيا في مجال الطاقة والتعاون الفني و التكنولوجي، و لقد إستغلت الصين عوامل التقارب بينها و بين الدول المغاربة في تطوير سياساتها تجاه المنطقة حيث تساهم و بجهد كبير في تطوير المنطقة و نقل التكنولوجيا إلها، وكذا المساهمة في بناء و تطوير المنطقة في شتى المجالات، الأمر الذي جعل الدول العربية في شمال افريقيا تفضل التعامل مع الصين على أن تتعامل مع الدول الغربية الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تتبنى سياسة خارجية استغلالية عنيفة. المستفيد الأكبر فيها هو الولايات المتحدة الأمريكية، و التي لا تراعي فيها الإحتياجات الحقيقة للمنطقة وهذا الحرص من قبل الصين في كسب تأييد الدول المغاربة لها في سياستها، ينبع من كون أن الصين تتجه حاليا نحو مصاف القوى الكبرى المتقدمة في العالم، و نظرا للنمو الهائل الذي حققته الصين و في مختلف المجالات، هذا الأخير أصبح يتطلب موارد هائلة من الطاقة مما حتم على الصين أن تؤمن هذا المصادر، و التي تعتبر الدول العربية في شمال افريقيا مصدر رئيسي لها. مما جعل هذا الأخيرة تنتهج سياسة سلمية تركز على النفع المتبادل وتعتمد على الإغراء و الجذب، من خلال الامتيازات و التنازلات التي تقدمها لدول شمال افريقيا. و كذلك المساعدات و الهبات التي تقدمها إلى دول المنطقة. وتشهد المنطقة تنافس دولي كبير مما حتم على الصين انتهاج أسلوب مختلف عن باقي القوى في العالم. خاصة و انه لا يوجد تاريخ استعماري بين الطرفي، كما أن الصين تداركت أخطاءها السابقة

فيما يتعلق بتدعيمها للحركات الانفصالية في الدول العربية في شمال افريقيا ، خلال الخمسينات و الستينات. و من بين الوسائل التي اعتمدتها الصين في تحقيق نجاحات في الدول العربية في شمال افريقيا هو سياسة الجذب التي تعتمد على إغراء للدول العربية في شمال افريقيا من خلال الإقتصاد الصيني المتطور ونمط التنمية الداخلية الصينية. الأمر الذي يعطي رغبة لدى الطرف الآخر للتعامل مع الصين و فتح الأبواب أمامها. إن طبيعة المرحلة التي يمر بها النظام الدولي حتمت على كلا الجانبين، وفرضت التعاون المشترك بين الطرفين، خاصة مع الضغوطات الغربية و على وجه الخصوص الضغوطات الآتية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على الدول العربية في شمال افريقيا و فرضها لشروط تعجيزية في مجال المساعدات و القروض وكذا التنمية و نقل التكنولوجيا، الأمر الذي جعل الدول العربية تفضل النموذج الصيني على النموذج الغربي ، خاصة مع التخلي التدريجي للصين عن الطابع الإيديولوجي لسياستها الخارجية. و لقد نجحت الصين في جعل صورة نظامها الاقتصادي و الاجتماعي كنموذج بديل يقتدي به في تحقيق التنمية و التطور الاقتصادي بدل النموذج الغربي الذي يتدخل في الشؤون الداخلية للدول.[12] و من خلال تطبيق الصين لهذا الإستراتيجية أصحبت أكبر منافس للقوى الكبرى في العالم، و استطاعت الصين أن تتغلغل حتى في المناطق التي كانت حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية مثل إفريقيا و آسيا. فبالنسبة للدول العربية في شمال افريقيا فإن السياسة الصينية التنموية، تتلاءم كثيرا مع خصوصية المجتمعات العربية الإسلامية، كما أن الصين تأخذ بعين الاعتبار هذا الخصوصية في تعاملاتها الاقتصادية والتجارية. وعلى الصعيد السياسي، فإن الصين تعتبر دولة تمتلك حق الفيتو في مجلس الأمن و هذا من شأنه أن يكون عامل إيجابي من خلال دعم الصين للقضايا العربية في المحافل الدولية. فالصين تعتبر ورقة رابحة للدول العربية في شمال افريقيا. كما أن الدول العربية في شمال افريقيا تهدف إلى تنويع تعاملاتها على الساحة الدولية، و التقليل من الاعتماد على الغرب في مجال تصدير الطاقة و نقل التكنولوجيا. كما أن الصين هي الأخرى تعي جيدا الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي، وهذا ما دفع بها إلى تعزيز علاقاتها بدول المنطقة، و من ناحية أخرى فإن الصين باعتبارها قوة صاعدة تتجه نحو مصاف القوى المتقدمة في العالم ، لابد لها من مناطق نفوذ في العالم، حتى تظهر بمظهر القوة العظمى ، وتكسب تأييد السياساتها العالمية، و الوطن العربي يعتبر نموذجا مثاليا لذلك.

لكن رغم النجاحات الهائلة التي حققتها الصين على صعيد العلاقات الاقتصادية و الثقافية مع الدول العربية، إلا أنه لا يزال هناك بعض المشاكل التي تقف في وجه المزيد من تعزيز العلاقات و تمتينها بين الطرفين. ولعل أهمها هو تنامي العلاقات الصينية الإسرائيلية. و الذي من شأنه أن يؤثر على العلاقات الصينية - المغاربية. بالإضافة إلى المستوى المحدود لنقل التكنولوجيا الحديثة إلى المنطقة من قبل الصين ، فرغم التطورات و التبادلات المختلفة بين الطرفين في مختلف المجالات يظل الجانب الفني و التقني ضئيل جدا ، ولعل السبب وراء ذلك هو رغبة الصين في أن تبقى الدول العربية في شمال افريقيا مربوطة بها تكنولوجيا حتى تحافظ على مصلحها في المنطقة. إن إستراتيجية القوة الناعمة الصينية الدول العربية في شمال افريقيا تحقق للصين أرضية ملائمة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. ورغم ما يقال عن هذا الإستراتيجية، إلا أنها لا تقل خطورة عن الإستراتيجية المتبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (القوة الصلبة- القوة الذكية). وهذا راجع للنتائج التي تحققها هذا الإستراتيجية من تغلغل داخلي للأنظمة السياسية، بحيث تفتح لها الأبواب على مصراعيها دون قيود وهذا ما يشكل خطرا على أمن هذا الدول، فحتى الآن ليست كل الأهداف التي يسعى إليها الجانب الصيني معلومة لدى الدول العربية في شمال افريقيا . فالصين و من خلال إستراتيجية القوة الناعمة، تعتمد على الثقافة ، الدبلوماسية والاقتصاد، كما تستغل امتلاكها للفيتو في أطار الدبلوماسية المتعددة

الأطراف في ظل المنظمات الدولية، فهي تتجاوز المفهوم التقليدي للقوة الناعمة الذي جاء به "جوزيف ناي" فإضافة إلى الثقافة و الفكر تستخدم الصين مصادر أخرى لقوتها الناعمة ، مثل الاستثمارات و المساعدات و كذا استخدام العامل العسكري في الإغاثة و المساعدات الإنسانية.[13]

و بصفة عامة فإن النقاشات والتحاليل السياسية بخصوص صعود الصين، منصبة حول مظاهر القوة العسكرية والاقتصادية الصينية المتنامية، رغم أن العناصر اللينة للقوة مثل الثقافة، الإيديولوجية والدبلوماسية، تعتبر عوامل أساسية لتبوؤ مكانة مرموقة على سلم تراتيب القوة العالمي.2

وفي نهاية المطاف، تعد الصين اليوم من الأطراف الدولية الفاعلة في الساحة الدولية، نتيجة الإمكانات التي تتوافر عليها والتي تتنوع في النظام السياسي الدولي وتمتزج فيما بينها لتشكل قوة لا يستهان بها. ولكن، بالمقابل، تعمل الولايات المتحدة الأميركية على بقاء هيمنتها على النظام الدولي، مستخدمة جميع الوسائل لتحقيق هذا الغرض. والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها في النظام السياسي الدولي هي أن الإمكانات أصبحت متوافرة لفاعلين آخرين، مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل، يستطيعون أداء دور فاعل في الساحة الدولية، والصين من أبرز المرشحين للقيام بهذا الدور

المبحث الثاني

استمرار الوضع الراهن للتوجه الصيني تجاه الدول العربية في شمال افريقيا

هناك من الباحثين من يري في السياسة الصينية في الدول العربية في شمال افريقيا سياسة تنافسية مع دول المنطقة على جميع المستويات ، وعليه فوجود هذا النظرة عند الدول العربية في شمال افريقيا من شأنه أن يحد من تطور العلاقة إلا أنها أي العلاقة تستمر بنفس النمط لعدم وضوح الطابع الإستغلالي للسياسة الصينية في المنطقة. إلا أن هذا النظرة هي جد محدودة بالنسبة إلي الطرفيين الصيني و المغاربي ، فكلاهما يركز أكثر علي النفع المتبادل و المصالح التي يجنيها من خلال هذا العلاقة.[14] هناك نقاش عام حول مستقبل هذا القوة و الدور الذي يمكن أن تلعبه في المستقبل ، و بخصوص مجالات التفاعل بين الصين و الدول العربية في شمال افريقيا فإن هذا التفاعل يحدث بين وحدتيين تختلفان من حيث المكانة و القيمة الإستراتيجية هذا من جهة ومن جهة أخري ، فإن التفاعل بين المجالات المختلفة لهذه هناك نقاش عام حول مستقبل هذا القوة و الدور الذي يمكن أن تلعبه في المستقبل ، و بخصوص مجالات التفاعل بين الصين الدول العربية في شمال افريقيا فإن هذا التفاعل يحدث بين وحدتيين تختلفان من حيث المكانة و القيمة الإستراتيجية هذا من جهة ومن جهة أخري ، فإن التفاعل بين المجالات المختلفة لهذا العلاقة سيؤدي إلى خلق نوع من التأثير الذي يتفاوت بحسب مكانة ووزن الطرف أو الوحدة السياسية ، و هنا سيأثر مجال من مجالات العلاقة على بقية المجالات، ثم ليس هناك أدلة واضحة على إستمرارية العلاقات الصينية المغاربية بهذا النمط، خاصة إذا علمنا بحجم المشاكل الداخلية التي تعانيها الصين ، و بالنظر لكون الصين ليست دولة راضية بالوضع القائم من المرجح أن طبيعة العلاقة ستتغير بتغير وضع الصين ضمن موازين القوة العالمية، لكن مبدئيا لا يوجد حاليا مثل هذا التوقعات في أجندة الطرفيين ، بل من المحتمل أن يكون أحد الأطراف لا يضعها في عين الحسبان علي الأقل في الوضع الراهن. فإذا ما نظرنا إلى الصين هذا الأخيرة هي من ضمن القوي الكبرى المرشحة أن تكون المنافس الذي سيقف في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فهي تملك إقتصاد يملك مؤهلات و الحظوظ الكبيرة اللحاق أو تجاوز الإقتصاد الأمريكي في المرحلة القادمة ، على الأكثر في العشرين سنة القادمة أو أقل 1، و بالنظر إلى سعي الصين الدائم و الصريح لأن تصبح القوة رقم واحد في العالم ، و بالنظر للجهود الجبارة التي تقوم بها على هذا الصعيد فمن المحتمل أن تصل إلى الوضع المهيمن في المستقبل القريب.[15]

و إذا ما أخذنا نظرية التوسع إلى الخارج ، فسنفهم جيدا لما هذا التوجه و الإهتمام الكبير من قبل الصين بمنطقة مثل الدول العربية في شمال افريقيا ، خاصة إذا قمنا بتصفح التحديث الداخلي الصيني ، وكذا الجوار الإقليمي الصيني ، بحيث أن عملية التحديث تصير بخطا واسعة و الإقتصاد الصيني في نمو سريع جدا إذ يعتبر من أكثر معدلات النمو سرعة . و هذا ما يستدعي من الصين توفير الطاقة اللازمة لهذا النمو والتي تعتبر الدول العربية في شمال افريقيا من بين مصادره .و بإضافة إلى هذا الأمر فإن المشاكل الحدودية التي تعاني منها الصين و كذا تفشي ظواهر سلبية مثل الفساد و الفقر داخل الصين ، و ما إنجر عنه من ظغط فواعل المجتمع المدني حتم علي الصين أن تهتم بالمجال الخارجي و تولي له أهمية كبري ، بالإضافة أيضا إلي ظرورة البحث عن أسواق خارجية.

لكن هناك العديد من المؤشرات التي تثبت العكس و التي تدل على أن الصين غير قادرة للعب مثل هذا الدور في المستقبل القريب، نظرا لما تواجهه من مشاكل داخلية كمشكلة الفساد، البطالة، التفاوت الإقتصادي بين المناطق الساحلية و المناطق الداخلية، النزاعات الإنفصالية في بعض المناطق، و أيضا هناك تحديات إقليمية و دولية تحول دون لعب أدوار دولية كاستمرار التوتر مع تايوان إضافة إلى المنافسة اليابانية الصينية و غيرها من المشاكل التي تعاني منها الصين. فأمنيا، ليس من المؤكد أن تقوم الصين بأي دور يتضمن توظيف المؤسسة العسكرية كوسيلة لفرض إرادتها في السياسة الخارجية المستقبلية، فالصين غير جاهزة لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى في الصين الخصم الذي ستتم مواجهته مستقبلا من المحتمل أنها لم تخطأ في ذلك، لكن حتي هذا الأمر مستبعد كون أن القدرات العسكرية لكلا الطرفيين ليست علي معدل واحد ، و في حال فشلت نظرية الردع فأكيد سيتكبد أحد الطرفيين خسارة كبيرة ، و الأكيد لن تكون الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل هذا المعطيات المتوفرة حاليا.[16] و بالنظر إلى الإقلاع الإقتصادي الحاصل في الصين حتي و إن كانت له إسهامات في تحديث الجيش الصيني ، و بالنظر أيضا لسعي الصين لبلوغ أقوي و أول جيش إقليميا ، لكن هذا الأمر ما زال بعيد المنال ،و حتى ولو تحقق فهو غير كاف لجعل الصين قوة عسكرية شاملة، قادرة على مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، فلم يعد العدد محدد في قوة الجيوش و رغم أن عدد السفن و الغواصات و الطائرات من الجيل الرابع للصين فاق بكثير عدده عند اليابان ، إلا أن البحرية و سلاح الجو الياباني مازال الأكثر تحديثا في آسيا و بالنظر إلى الإقلاع الإقتصادي الحاصل في الصين حتي و إن كانت له إسهامات في تحديث الجيش الصيني ، و بالنظر أيضا لسعي الصين لبلوغ أقوي و أول جيش إقليميا، لكن هذا الأمر ما زال بعيد المنال ،و حتى و لو تحقق فهو غير كاف لجعل الصين قوة عسكرية شاملة، قادرة على مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، فلم يعد العدد محدد في قوة الجيوش و رغم أن عدد السفن والغواصات و الطائرات من الجيل الرابع للصين فاق بكثير عدده عند اليابان ، إلا أن البحرية و سلاح الجو الياباني مازال الأكثر تحديثا في آسيا.[17]

و رغم ذلك و بالرغم من كل هذا المعطيات على تفوق الإقتصاد الصيني ، إلا أنه هنالك سبب آخر يجعل من فرضية التفوق الصيني على الولايات المتحدة الأمريكية مستبعدا في الآونة الأخيرة و يجعل من فرضية المواجهة مأجلة إلى حين ، يتمثل في العامل الإقتصادي فرغم معدلات النمو والتحديث العالية للإقتصاد الصيني بحيث أضحت الصين و منذ سنة 2007 القوة الإقتصادية الثالثة في العالم، لكن بالمقابل فإن متوسط دخل الفرد الصيني يبقى حاليا منخفضا جدا، كما أن الشيخوخة السريعة للسكان ستلقي بثقلها على الأنظمة الاجتماعية والصحية، و بالتالي على مستوى معيشة الطبقة النشيطة من السكان، فقد بلغ الناتج الداخلي الخام للفرد الصيني سنة 2007 حوالي 2100 دولار بمقارنة ، أي بمبلغ يقدر بعشر مرات أقل من نظيره في الدول المتقدمة، زيادة على هذا الأمر فإن فإن الصين ستواجه عدد من العقبات التي تهدد أمنها القومي، فعلاوة على المشاكل البيئية و الديمغرافية التي تهدد

مستقبل الصين، و التي تستدعي حلول سريعة فهي تواجه مجموعة مشاكل بسبب متطلبات التحديث و هدفها في الوصول إلي قوة عالمية ذات ثقل في منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما في الميدان الإقتصادي. و بالنسبة للدول العربية في شمال افريقيا ، فهي تملك جميع الأسباب اللازمة من أجل تحقيق النهوض و الإقلاع الإقتصادي، وبتالي و إذا ما إستفادت من الخبرة الصينية في مجال التنمية و إذا ما تم نقل التكنلوجيا لهذا المنطقة ، فسيحدث إقلاع فعلي من كل النواحي ، وعليه فإن التقارب الصيني المغاربي قد يكون مفيدا جدا اللجانب المغاربي إن إستطاع أن يوظف أسلوب ذكي في الضغط علي الصين لإفتكاك التكنولوجيا منها. لكن وبالنظر لعوامل عديدة فإنه من ممكن جدا أن تستمر العلاقات بنفس الوتيرة الحاصلة حاليا و لا تتطور علي ذلك ، خاصة إذا ما رأينا جهود القوي التقليدية في المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية و كذا فرنسا، فيظهر وكأن العلاقات الصينية المغاربية لن تزيد أكثر على ما هي عليه ، خاصة و إذا علمنا بأن الصين و موضوع نقل التكنولوجيا تعتبر مساهماتها محتشمة مقارنة بتطلعات صناع القرار و شعوب المنطقة و هذا إذا علمنا أيضا أنها أقل نشاطا في البيئة الدولية من نظرائها الغربيين. فالدول العربية في شمال افريقيا بموقعها الإستراتيجي و ثرواته الطبيعية يجعل منه محل أطماع مما أدخل المنطقة في تنافس دولي على من يبسط نفوذه على المنطقة من قبل القوي الكبرى، فقد أعلنت واشطن قلقها من التوسع الصيني في مناطق عدة من العالم ، وخاصة في القارة الإفريقية ، و منها الدول العربية في شمال افريقيا ، و الدليل على هذا القلق تخصيص مجلس الشيوخ الأمريكي جلسة إستماع إلى وزير الخارجية، هيلاري كلينتون " Hillary Clinton"، حيث و في مرافعتها أدلت "هلاري "عن القلق الكبير لها تجاه صعود الصين و قد أثبتت ذلك البرقيات السرية الأمريكية ، كما وتشير إلى تزايد تأثير الصين في المنظومة الدولية ، وحسها فإن الصين تملك برنامجا بقيمة نحو 600 مليون دولار للتنمية في بلدان حوض المحيط الهادي المكونة من جزر، على سبيل المثال، وقد نقل تقرير " فاينانشال تايمز" بعض مقاطع من مداخله "هيلاري كليتون" حيث قالت في بعض من مداخلتها:" إننا في حرب إعلامية ، و إننا نخسرها". وتم نقل خلال هذا التقرير خوف الولايات المتحدة الأمريكية من علاقات الصين الخارجية خاصة مع الدول العربية في شمال افريقيا و بالخصوص الجزائر، في إشارة واضحة إلى أهمية الجزائر كمنطقة جيو إستراتيجية، كما أنها بوابة إفريقيا، فضلا عن كونها فضاء تنافس تقليدي بينها و بين فرنسا، مثلها مثل دول شمال افريقيا، و مثلا في الجزائر تظل المصالح الأمريكية مستمرة في مجال المحروقات من خلال شركتي "" ANADARKO و "AMERADA" . لقد إعتمدت "هيلاري " على برقيات ويكيلكس المتراكمة القادمة و التي مصدرها الدول العربية في شمال افريقيا على غرار الجزائر حيث ذكر في مقطع منها " إن المنافسة بين الشركات الأمريكية و الصينية سوف تستمر في الهيمنة على العلاقة الأمريكية – الجزائرية.[18] إن الدول العربية في شمال افريقيا، دول عقلانية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تضحي بمصالحها مع قوي أخري مثل فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية بإبقاء فقط على علاقاتها مع الصين ، فهذا الأخيرة من مصلحتها أن توسع من هامش المناورة ، و زيادة البدائل مما يعطيها فرص أكثر .و بالمقابل فإن الصين لا يمنك بأي حال أن تضحي بمصالحها الحوية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تفوق بكثير مصلحة الصين مع الدول العربية في شمال افريقيا ، الأمر الذي يجعل من إفتراض العقلانية في سلوكها الخارجي إلى جانب الدول العربية في شمال افريقيا، و هذا من شأنه أن يجعل العلاقات في وتيرة واحدة، دون تطور.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.28 (NO. 117) 2022, pp. 600-615

المبحث الثالث

انخفاض وتيرة التوجه الصيني تجاه الدول العربية في شمال افريقيا

رغم التقارب والتجانس الصيني مع الدول العربية في شمال افريقيا، فإن هذا لا يمنع من وجود عدة عقبات وعراقيل تقف حائلا وعائقا أمام تطور ونمو هذه العلاقات، فبقدر ما على الصين ودول شمال افريقيا التفاؤل بخصوص مستقبل علاقاتها مع الصين، بقدر ما ينتظرها من العمل الجاد و الدؤب في سبيل تذليل العديد من العقبات للوصول بهذه العلاقات إلى المستوى المطلوب والمرجو.

تقف إشكالية تطور العلاقات الصينية (الإسرائيلية) على حساب العلاقات مع دول شمال افريقيا كحجر عثرة في حاضر ومستقبل العلاقات الصينية المغاربية، حيث شهدت العلاقات الصينية الإسرائيلية تطورا مطردا منذ بدأ سياسة الصين الانفتاحية سنة 1979، وهو ما يقف في وجه تطور ونمو العلاقات مع دول شمال افريقيا العربية ، بالنظر إلى مكانة القضية الفلسطينية في العالم الإسلامي والعربي ككل. غير أن هذا التوجه الصيني الجديد قد نالت منه إسرائيل حظ وافرة بتنامي العلاقات الصينية – (الإسرائيلية) في المجالات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، الأمر الذي أضعف التحالفات العربية على الصعيد الدولي لصالح القضايا العربية، وكشف ظهر الموقف العربي في الأمم المتحدة أمام الضغوط والإملاءات الأمريكية والتجاوزات العدوانية الإسرائيلية المتصاعدة.[19] أما مشكلة الصحراء الغربية واختلاف وجهات الرؤى حولها بين الجزائر والمغرب، ما يضع الصين أما معضلة الموازنة بين المصالح الاقتصادية لها بالمنطقة والموازنة بين الاختلافات الأيديولوجية لدول المنطقة حول قضية الصحراء الغربية. كما ان غياب قنوات اتصال وتواصل مباشرة بين القادة والشعوب في منطقة شمال افريقيا ونظيرتها الصينية، سواء بسبب صعوبة التواصل اللغوي نظرا لصعوبة اللغة الصينية وغيابها عن الدول العربية في شمال افريقيا ، أو بسبب اعتماد الطرفين المغاربي والصيني على مصادر المعلومات والإعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الآخر، وخصوصا الوسائل التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وبريطانيا (CNNوBBC)، والذي يتسبب غالبا في:

1. نقل الصور المشوهة، وتنشئان سوء الفهم لدى كل طرف عن الآخر، مما يزيد الجهل ويعقد العلاقة.

2. إعطاء الانطباع الخاطئ للقيادات والمفكرين الصينيين عن منطقة شمال افريقيا ودفعها الابتعاد عن الخوض في سياساتها والاستثمار فيها، حيث تعرف المنطقة بالاضطرابات السياسية والتطرف العنيف والراديكالية التي ما فتئت وسائل الإعلام الغربية تروجها عن المنطقة، مما يحول دون العمل على تنمية وتطوير العلاقات بين الطرفين.

فيما يشوب حضور الصين التجاري المتنامي في شمال أفريقيا العديد من الاشكالات، والأبرز بينها استغلال اليد العاملة الصينية الرخيصة لتشييد مشاريع البناء ذات التمويل الصيني. وقد انتُقدت المشاريع الصينية بسبب "ممارسات العمل المشبوهة [20] ، وطُرحت أسئلة حول مدى دعم مشاريع البناء هذه فعلياً أسواق العمل المحلية أو تشجيعها للازدهار الاقتصادي المتشاطر. وسبق أن ولّدت ممارسات العمالة هذه الاستياء لدى بلدان متعددة ومن المرجح أن تزيد الانتقادات حول الصين التي تتسم بها الكثير من هذه المشاريع، بالإضافة إلى افتقارها إلى الشفافية والتنظيم.[21] وباتت الاتهامات بخصوص "دبلوماسيّة الدَّين[*]" التي تعتمدها الصين والاستعمار الجديد في جنوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية شائعةً أيضا فقد اعتُبرت حالات باكستا وسريلانكا والإكوادور على أنها كارثية للغاية لناحية الدين الصيني والمشاريع الفاشلة. وفيما يواجه كلّ دولة من هذه الدول تحدياته الاقتصادية الخاصة به، منح الدين الصيني بكين نفوذاً كبيراً في جميع هذه الدول ، مفضياً أحياناً إلى تداعيات

كارثية. ففي الإكوادور مثلاً، أضحى سدّ كوكا كودو سينكلير البالغة قيمته 19 مليار دولار أمريكي والممولّ من الصين فضيحةً وطنية. فقد واجه السدّ مشاكل هيكلية وتشغيلية قبل افتتاحه حتى، والدراسات التي أُجريت عن الأثر البيئي كانت غير وافية إلى حدّ بعيد، وزُجّ كبار المسؤولين الإكوادوريين الذين أبرموا الصفقة في السجن بتهمة تلقّي الرشاوي.[22] وفي تقرير صدر في العام 2018 عن دين مبادرة الحزام والطريق، حذّر الباحثون من مركز التنمية العالمية أنّ ثمانية بلدان في خطر الوقوع في "دين يفوق المعدل"، بما فيها جيبوتي وطاجيكستان وقيرغيزستان ولاوس والمالديف ومنغوليا وباكستان ومونتينيغرو[23]وتقوّض مستويات الدين العالية ذات الشروط غير الشفافة الاقتصادات النامية بدلاً من تنميتها، إذ تعاني بلدان مثل المغرب ومصر وتونس أصلاً لتخفّض دينها الخارجي. وبحسب مبادرة الأبحاث الصينية الأفريقية التي قامت بها كلية الأبحاث الدولية المتقدمة SAIS، بلغ مجموع القروض الصينية إلى الحكومات الشمال أفريقية من العام 2000 حتى العام 2017 ما يعادل 4607 مليون دولار أمريكي. ومن الدول الشمال أفريقية على تلك القائمة، احتلّت مصر المرتبة الأولى لناحية مجموع قروضها من الصين من العام 2000 حتى العام 2017 (3421,60 مليون دولار أمريكي)، وتبعها المغرب (1030,55 مليون دولار أمريكي) وتونس (145,39 مليون دولار أمريكي) والجزائر (9 ملايين دولار أمريكي).[24] ومع أنّ الدول الشمال أفريقية لم تقترض بعد بقدر ما اقترضته بلدان أخرى في أفريقيا أو جنوب آسيا أو أمريكا اللاتينية، يرتفع الدين في بلدان مثل المغرب ومصر ومن المرجّح أن يستمر بالارتفاع. بالتالي، على المنطقة أن تحذر من تكرار التجارب السلبية التي مرّت بها بلدان أخرى مع الدين والتدخل الصينيَّين.

تعاني بعض البلدان العربية من حالة غياب الأمن والاستقرار، وهو ما يجعل الصين تتردد وتتحفظ في توسيع تعاونها معها وبخاصة في المجال الاقتصادي الذي يعد العامل الأكثر تأثيرا في سياسة الصين الخارجية لقد مرت بعض البلدان العربية في السنوات القليلة الماضية بأزمات سياسية وأمنية انعكست سلبا على علاقات التعاون بين الدول العربية والصين، مثل الأوضاع التي شهدتها السودان بسبب أزمة جنوب السودان الذي انفصل عن الشمال عام 2011، حيث إن للصين الكثير من الاستثمارات في هذا البلد. كما أن مشكلة دارفور في غرب السودان أثرت هي الأخرى في العلاقات العربية - الصينية بوجه عام وفي العلاقات مع السودان بوجه خاص، كما أن دولة عربية أخرى لا تزال تعاني من إرهاصات ما يسمى الربيع العربي، وهو ما يؤثر سلبا في نظرة الصين للتعاون معها في المجالات كافة.[25] بالرغم من مختلف الفرص التي يتيحها التواجد الاقتصادي الصيني في منطقة دول العربية في شمال افريقيا ، فإنها لا تخلو من آثار سلبية ومحاذير تتمثل في: المبادلات التجارية غير متكافية بين الصين ودول شمال افريقيا ، فالصين تصدر منتجات متنوعة للمنطقة، بينما دول شمال افريقيا - تقتصر في صادراتها للصين على الموارد الأولية والمعادن، وبالتالي عدم إمكانية المنافسة وتحويل دول شمال افريقيا إلى مجرد سوق كبير للمنتجات الصينية. فالقدرة التنافسية التجارية الصينية العالية ,والمعترف بها عالميا في مجال التصنيع، أدت إلى تقويض قدرة الصناعات التحويلية المحلية في دول شمال .[26] بالنسبة للاستثمارات الصينية في المنطقة تطرح مشكلة القدرة التنافسية للمستثمرين المحليين، وبالتالي سيطرة الشركات الصينية - على المستوى البعيد على الاستثمارات الوطنية للدول المغاربية، والتحدي الثاني المطروح هو توظيف العمالة الصينية من طرف المستثمرين الصينيين لما تتميز بو من مهارات وكفاءة، وهذا ما يؤثر على سوق العمل في الدول المستضيفة ويساهم في رفع معدلات البطالة، وهذا ما نلاحظه في الاستثمارات المتعلقة بقطاع الأشغال العمومية. حيث تطرح مسألة الهجرة الصينية في دول شمال افريقيا تحديا كبيرا أمام الدول المستضيفة خاصة الجزائر التي

يتواجد بها أزيد من 20 ألف مهاجر صيني [27]، وهو ما يطرح مشكل آخر يتعلق بالاندماج بين المهاجرين الصينيين في ظل اختلاف القيم الثقافية بين المجتمعين الصيني والمغاربي.
كما ان الاستثمارات الصينية وخاصة في القطاع الصناعي يمكن أن تؤثر على البيئة والمناخ، إذا لم تلتزم بالمعايير البيئية المعروفة عالميا - للإنقاص من حجم الملوثات، خاصة في ظل غياب الصرامة في تطبيقها من قبل دول شمال افريقيا . كما ان الحضور الاقتصادي المتنامي للصين في المنطقة قد يؤدي إلى تورطها في القضايا السياسية في الدول العربية في شمال افريقيا خاصة في أوقات (الاضطرابات والأزمات)موجة الاضطرابات والحركات الاحتجاجية التي عرفتها دول المنطقة منذ 2010 إذا ما رأى في ذلك تحقيقا لمحصلته، سواء تعلق الأمر بالقضايا الوطنية داخل كل دولة أو القضايا البينية بين دول شمال افريقيا ، أو بين دول شمال افريقيا والدول الإفريقية الأخرى؛ لأن الاضطرابات والأزمات الداخلية والبينية يمكن أن تؤثر على المصالح الاقتصادية الصينية في المنطقة، مما يجعل من احتمال تورط الصيني سياسيا (الدعم السياسي)، وعسكريا (الدعم العسكري) واللوجيستي قائما، خاصة أنها تدخلت في أزمات في دول إفريقية مختلفة، مثل تدخلها ودعمها لنظام الحكم القائم في الأزمة السودانية (دارفور)، لأن إدانة بكين لنظام الحكم القائم يضر بمصالحها الاقتصادية في السودان وخاصة المصالح النفطية.[28] هناك أمر سلبي آخر في تواجد الصيني في شمال افريقيا و الذي من شأنه أن يؤدي إلى تراجع العلاقات الصينية - المغاربية منافسة الشركات الصينية التي أصبحت تتغلغل إلى عمق الاقتصاد لدى الدول العربية في شمال افريقيا . وتنتج وتستثمر في بعض المنتجات التي كانت تختص بها شركات من هذا الدول، والتي تعتبر أساسية للاقتصاد المحلي للمنطقة، و لقد عرفت دول شمال افريقيا غزوا كبيرا من قبل الكم الهائل من المشاريع والعمال الصينيين الذين أصبحوا يزاحمون العمالة المحلية في أبسط الأعمال حتى الحرفية منها ونستشف هذا الأمر من وقائع نلمسها في الضيق الذي بدأت تعكسه وسائل الاعلام الجزائرية على سبيل المثال من "الغزو" الصيني والذي فرض على الحكومة إتخاذ إجراءات جديدة لضبطه ومن بينها إعداد قانون التنظيم العمالة الصينية التي تشرف بالخصوص على مشروعات ضخمة في قطاع البناء وفي هذا السياق سيتم ضبط أنشطة العمال الصينيين ومنعهم من العمل خارج الإطار الذي جاؤوا من أجله. ويتهم أصحاب العمل والحكومة الشركات الصينية بعدم احترام بنود العقود التي أمضوها إذ تغتنم غالبية العمال الصينيين أوقات فراغ العمل سرا في مصانع أخرى أو نصب موائد لبيع السلع الصينية وهي التي تشكل أساسا السوق الموازية، و هذا عيب و من العيوب التي تأثر سلبا على الصين .[29]
وتتبنى الدراسة الاحتمال الأول وذلك لعدة أسباب أهمها:
1. يعتبر التواجد الصيني في منطقة شمال افريقيا تاريخيا في مرحلة كانت المنطقة تحت الاستعمار الأوروبي، عملت من خلالها الصين إلى الوقوف في صف الدول المستعمرة دفاعا عن حقها في تقرير مصيرها.
2. تمثل الصين وافد جديد بطابع قديم متجدد يقوم أساسا على البعد الاقتصادي وتوظيف القوة الناعمة كسبا وتأييدا لسياسة الصين العالمية.
3. ان الشراكة الاقتصادية في عصر العولمة تعد مفتاحا محوريا لتعزيز مكانة الدول في الفضاء العالمي.
4. البعد الاستراتيجي لمنطقة دول شمال افريقيا حتم على القوى الدولية السعي لكسب دول المنطقة لا لشيء سوى للحفاظ على مكانة هذه القوى الدولية وتعزيزا لقدرا ا المنطقة خاصة فيما تعلق بعوامل القوة.

5. اعتمدت الصين في إستراتجيتها مع الدول العربية في شمال افريقيا على التوظيف الأمثل للقوة الناعمة والتي حسب الوجهة الصينية تتكون من الثقافة والعادات والمفاهيم والنماذج التنموية.
6. عملت الصين على استغلال مدخلين اقتصاديين أساسين للاستثمار في المنطقة وهما المحروقات والطاقات المتجددة، ما يبرز الحرص الشديد للصين من أجل تعزيز مكانتها في المنطقة.

قائمة الهوامش والمصادر

([1]) عاهد مسلم المشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية – الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد41، ملحق1، 2014، ص 379.
([2]) معتز محمد سلامة، الصين والولايات المتحدة : جوهر الخلاف، مجلة السياسة الدولية،العدد126، 1996، ص 176-179.
([3]) سونغ منغيانغ، ورقة حول آفاق تطوير العلاقات العربية الصينية، آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، سلسلة الحوارات العربية العالمية، 2003، ص 59.
([4]) عبد الرحمن اليوسف، تقدير نموذج الطلب على النفط في الصين، مجلة جامعة الملك سعود، للعلوم الادارية، العدد1، 1414، 2002، ص 113-115.
([5]) ياسمين أبو عيشة، الاختراق الصيني لأفريقيا.. ماذا بعد، مجلة صوت افريقيا، السنة2، العدد4+5، 2021، 26.
([6])علي حسين باكير، التنافس الجيواستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الابعاد والانعكاسات، بيروت: دار المنهل، ط1، 2010. ص 116.
([7])اسماعيل ديش، الحزام والطريق في افاق العلاقات العربية الصينية، المصدر السابق، ص 19.
([8])مسعود ساهر، بعنوان "المتغير الحضاري في العلاقات العربية الصينية"، بمناسبة الملتقى الدولي الموسوم بـ"والطريق والعلاقات الصينية العربية"، جامعة الجزائر3، 1، يوم 30 أكتوبر 2018.
([9]) عبد الرحمن بن سناية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، اطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، 2019، ص114.
([10])Stéphane Delry'la nécessaire adaptatur de la puissance a la chine dans la mondialition',Questions internationals(paris n32,juilet-ouut2008), p.24.
([11]) MingjiangLi,Soft Power China's Emerging Strategy in international Politics(New York :Rowman and littlefield publiqhers,2009),pp.01-08
([12])Ben Simp fendorfer,The new Silk Read(London :Palgrave macmilan,2009),pp.1-4
([13])Bates Gill &Yangzhong Huang, Sources and Limits of China's Soft Power,Survival,Vol,48,N°.25 (Summer2006),P.17
([14])أحمد حجاج،الصين تعيد إكتشاف نفسها، مجلة السياسة الدولية ،ع 513 ،2006، ص 54
([15])كورنا دزايتش، الصين عودة قوة عالمية، ترجمة : سامي شمعون أبو ضبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط5 ، 2004، ص 143
([16])Henry Gerrard Marie, Quand la chine s'essoufflera,(paris :groupe standrym,2006) ,p. 132.
([17])Cabestan Jean-pirre,'la chine une tres grande puissance incomplete et vulnérable' Question internationals,(Paris,n32,Juillet-Aout2008) , p.18.

([18])محمد صالحي، برقيات تكشف عن حرب هيمنة على الدول النامية، و يكليكس : واشنطن قلقة من منافسة الصين لها في الجزائر و إفريقيا، متاح على الرابط https://www.echoroukonline.com/ara/national/70378.html.(12-03-2011، آخر زيارة للموقع بتاريخ 2022/1/5

([19]) زهير بو خالفة، دور الثقافة الاستراتيجية في توجيه السياسة الصينية تجاه دول شمال افريقيا 2001-2017، المركز العربي الديمقراطي، ط1، المانيا-برلين، 2018، ص 84-85.

([20])Emily Feng, "China's Global Construction Boom Puts Spotlight On Questionable Labor Practices," National Public Radio, March 30, 2019, https://www.npr.org/2019/03/30/707949897/chinas-global-construction-boom-puts-spotlight-on-questionable-labor-practices

([21])Jonathan E. Hillman, "China's Belt and Road Initiative: Five Years Later Center for Strategic & International Studies, Testimony, January 25, 2018,

([*])دبلوماسية فخ الديون هي مصطلح يستخدم كانتقادات للسياسة الخارجية للحكومة الصينية. يزعم النقد أن الصين تعمد تقديم ائتمان مفرط إلى بلد مدين آخر بنية مزعومة لاستخراج تنازلات اقتصادية أو سياسية من الدولة المُدينة عندما تصبح غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون (في كثير من الأحيان الإقراض القائم على الأصول، مع الأصول بما في ذلك البنية التحتية). غالبًا ما لا يتم الإعلان عن شروط القروض، وعادةً ما يتم استخدام الأموال المقترضة لدفع المقاولين من الدولة الدائنة. على الرغم من الانتقادات التي وجهتها الولايات المتحدة ودول أخرى، فإن رواية "دبلوماسية فخ الديون" قد تم فضحها من قبل عدد متزايد من العلماء والمحللين.[هل المصدر موثوق

([22]) María Cristina Vallejo et al., "Evading sustainable development standards: Case studies on hydroelectric projects in Ecuador," Boston University Global Development Policy Center, Working Paper 19, October 2018, http://www.bu.edu/gdp/files/2018/10/GEGI_GDP-Ecuador-WP.pdf

([23])Tim Fernholz, "Eight countries in danger of falling into China's 'debt trap,'" Quartz, March 7, 2018, https

([24]) Aziz El Yaakoubi, "Morocco suspends contacts with EU delegation over trade row," Reuters, January 28, 2016, https://www.reuters.com/article/uk-morocco-eu-westernsahara/morocco-suspends-contacts-with-eu-delegation-over-trade-row-idUKKCN0V6294

([25])محمد صالح محمد، العلاقات العربية - الصينية : تحديات معاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد41، العدد476، 2018، ص73.

([26])AfDB, Chinese Investments and Employment Creation in Algeria and Egypt, Economic Brief , 2012, p 5, available in : http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Brochure%20China%20Anglais.pdf

([27])François Lafargue, "La Chine, une puissance Africaine", (Revue perspectives Chinoises, n= 90, Juillet – Août, 2005), disponible sur: https://perspectiveschinoises.revues.org/900

([28])حسين قوادرة، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية -الفرص والمحاذير بالنسبة لدول المنطقة، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد1، العدد1، 2017، ص74.

([29])كريس ألدن، الصين في إفريقيا شريك أم منافس؟ ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، الدار العربية للعلوم ناشرون،أبو ظبي، 2009، ص37.

Abstract

North African countries are among the regions of vital importance to the sustainability of China's rise and development. China has chosen the soft power strategy as an approach to strengthening relations with African countries, and one of its mechanisms is the strategic partnership. The Chinese soft power approach aims to spread Chinese values through cultural relations, public diplomacy and economic cooperation

China has pursued a foreign policy towards the Arab North African countries in accordance with the developments taking place on the international arena, based on its priorities, values and objectives. It has adopted many means and strategies that have prepared its penetration in the continent from technical and financial assistance to African countries and has deepened its relations with them in various fields of life, starting from the economic and technical field to the political and security consultative field, which certainly had repercussions and repercussions for the Chinese and African parties.

The growing presence of China in the Arab North African countries reflects its economic and political priorities, and it is clear that it is first related to ensuring China's commercial superiority and economic development, and this development internally and externally requires securing strategic raw materials. Secondly, politically, although the African continent is of little importance to China's foreign policy agenda, it plays a largely supportive role in its grand strategy, and instead of viewing Africa as an "end" or "priority," it is seen as a "tactic." or part of the "foundation" upon which China's broader strategic ambitions are built.